مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

مسارات

تقرير يصدر عن إدارة البحوث يُعنى بقراءة وتحليل أهم
الأحداث السياسية في العالم الإسلامي

سيناريوهات مستقبل منصب المرشد الأعلى في إيران

- مقدمة
١- المراحل الأولى (١٩٧٩- ١٩٨٤م)
٢- اختيار خامنئي عام ١٩٨٩م
٣- مسألة الخلافة منذ عام ١٩٨٩م إلى الوقت الراهن
٤- السيناريوهات المحتملة على المديين القصير والمتوسط

صفر 1436هـ
نوفمبر 2014م

مقدمة

من اليسار إلى اليمين: سيد أحمد خميني، آية الله سيد علي خامنئي، آية الله روح الله خميني

كانت آليات خلافة الحكم، وإجراءات تنصيب المرشد الأعلى في الجمهورية الإيرانية الإسلامية، من أكثر العناصر المثيرة للجدل والغموض في فنّ إدارة الحكم في إيران ما بعد الثورة. إنه وضع فريد، غير قابل البتة للمقارنة مع المؤسسات الأخرى (العليا) في نظم الدولة الحديثة؛ مثل: رئاسة الجمهورية، أو تولّي العرش في النظام الملكي، أو تقلّد أعلى رتبة عسكرية في مجلس عسكري؛ فالمرشد الأعلى في إيران يمثّل المرجعية التي لا يمكن الاستغناء عنها بشكل حقيقي، وقد أجبرت وفاة آية الله روح الله الخميني -أول مَن شغل هذا المنصب- عام ١٩٨٩م خلفاءه على القيام بمراجعةٍ جوهريةٍ للدستور من أجل تسهيل صعود علي خامنئي إلى سدة الحكم خلفاً للخميني، وإيجاد مؤسسة جديدة فاعلة يتمتّع بمعظم صلاحياتها التي كان الخميني ينفرد بها، وليس كلّها. ولأن الزعيم الحالي لا يتمتّع بالكاريزما الهائلة، والمكانة العالية، التي كان سلفه يتميّز بها، فمن المرجّح أن تكون هناك مراجعة أخرى على جدول أعمال التعديل الدستوري فور تخلّيه عن هذا المنصب، الذي سيكون على الأرجح نتيجة موته بصورة طبيعية.

هناك مسألة أخرى مهمة في هذه العملية، وهي موقف النخبة في الجمهورية الإيرانية الإسلامية تجاه قضية الخلافة؛ ففي مدة محدودة خلال الثمانينيات شهد النظام السياسي بروز (الفقيه المنتظر) آية الله منتظري، الذي اختارته مؤسسة تمّ إنشاؤها خصيصاً لهذا الهدف عام ١٩٨٤م، وهي مجلس الخبراء؛ بسبب تقدّم سنّ الخميني، والحاجة الملحة إلى أن تكون البلاد مستعدةً لاحتمال رحيله في أيّ وقت. وقد أدّت القطيعة التي حدثت بينه وبين الخميني بشكل تدريجي، وإعفاء الخميني له من منصبه عام ١٩٨٨م، إلى حرمانه من أيّ منصب مماثل بعد ذلك، وهو ما حدث بالفعل في عهد خامنئي (منذ عام ١٩٨٩م إلى الوقت الحاضر). وهذا الأمر يعني أيضاً أن الآلية التي أدّت إلى اختيار خامنئي وفّرت رؤًى مفيدةً حول الخطوات الممكنة التي قد يتم اتخاذها في أثناء العملية التي ستكون مواتيةً لاختيار الزعيم المقبل؛ لأن الإعداد العام فيما يخصّ التعيينات التي تمّت، والتعيينات الأخرى التي ستتمّ لاحقاً، تشترك كلها في درجة الأهمية؛ لذا سيكون هناك تركيز في أحداث عام ١٩٨٩م قبل مناقشة الحالة الراهنة، والتحركات والسيناريوهات الممكنة للمضيّ قدماً.

١- المراحل الأولى (١٩٧٩- ١٩٨٤م)

لم يكن منصب المرشد الأعلى، الذي يُنظر إليه في إيران على أنه يجسّد ولاية الفقيه، أو (الوليّ الفقيه)، كما يمثّل مقام (رهبري المعظّم)؛ أي: الإمام المعظّم، أو (قامة القيادة العليا)، وليد ثورة عام ١٩٧٩م مباشرةً؛ فلم يُمطِ الخميني اللثام من فَوْره عن آرائه حيال مكانته ووضعه ضمن نظام الدولة الوليدة التي جاءت على أنقاض نظام الشاه، الذي انهار في فبراير عام ١٩٧٩م، مفضّلاً مراقبة الوضع والشدّ والجذب بين المؤيدين والمعارضين، الذين انقسموا حول تعريف نظام الدولة الجديد، من خلف الكواليس. وقد دخل الخميني غمار المعركة الانتخابية بصورة تدريجية بدءاً من يونيو عام ١٩٧٩م، عندما بدأ بانتقاد النسخة النهائية من الدستور التي أعلنتها حكومة مهدي بازركان الثورية المؤقتة. وكان أتباع الخميني قد أعلنوا عشية انتخابات الجمعية التأسيسية في يوليو عام ١٩٧٩م عن مقترحات مهمة ومؤثرة، داعين إلى الإعلان عن منصب جديد يحمل اسم (الفقيه)، أو ضمان أن يكون هو أرفع شخصية على الدوام؛ أي: رئيس الجمهورية، وأن يكون من علماء الدين الشيعة البارزين حسبما ينصّ عليه دستور الحكومة الثورية المؤقتة.

وقد عجّل فوز حلفاء الخميني في انتخابات الجمعية التأسيسية من سير عملية إنشاء مؤسسة مستقلة للوليّ الفقيه، طغت على البنية الهيكلية للنظام الجمهوري، بعد أن اقترحتها الحكومة الثورية المؤقتة لتصبح أهم مؤسسة في الدولة وأقواها. وبينما تمتد جذور فكرة تلك المؤسسة من سلسلة محاضرات الخميني، التي كان أتباعه ينتظرونها ويتلقّونها بشغف، وكان يلقيها في النجف في أواخر الستينيات، ثم ضمّنها في كتاب له بعنوان: (الحكومة الإسلامية)، فمن الجدير بالانتباه أن كثيراً من السلطات الفعلية التي منحها الدستور الإيراني عام ١٩٧٩م المرشد الأعلى لم تكن موجودةً في برنامج الخميني، ولم تكن حاضرةً ضمن مبادئ فنّ الحكم الحديث. إضافةً إلى ذلك، يبدو أن المواد المتعلقة بإسناد السلطات العليا؛ كالقيادة العليا للقوات المسلحة، أو الإشراف على أجهزة الدولة الثلاث كلّها: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، مستمدة من المصدر المؤثّر أو المرجعية التي حدّدها آية الله محمد باقر الصدر من علماء النجف؛ رداً على استفسار من مجموعة من علماء الدين الشيعة اللبنانيين، الذين طلبوا منه بياناً حول شكل النظام الإيراني الجديد، خصوصاً أن الثورة كانت على وشك تحقيق النصر في يناير عام ١٩٧٩م. وكان ردّ الصدر هو تقديم شخصية تحمل اسم (المرجع القائد)، تُعهد إليه السلطة في وقت لاحق عن طريق الدستور الإيراني الصادر عام ١٩٧٩م، الذي تمّت المصادقة عليه ودخل حيّز التنفيذ بصورة قانونية بعد استفتاء نوفمبر عام ١٩٧٩م. وتمّ نشر بيان الصدر باللغة الفارسية فوراً بعد ذلك، ويبدو أنه حظي بالإعجاب والقبول داخل الأوساط السياسية الإيرانية في المدة بين فصلي الربيع والصيف من عام ١٩٧٩م، وكان على الأرجح مصدر إلهام لصياغة المادة الخامسة من دستور عام ١٩٧٩م، التي كان يرجع الفضل في معظمها إلى آية الله بهشتي.

آية الله محمد باقر الصدر

وعند النظر إلى تحديد الصلاحيات الممنوحة للقائد بالتفصيل يتّضح أنه لا منهج الصدر، ولا دستور عام ١٩٧٩م، ولا بيانات الخميني السابقة، تتضمن دلالات واضحة تتعلّق بآليات الخلافة لهذه المؤسسة العليا؛ لأن حداثة هذا المفهوم في المذهب الشيعي، وعدم وجود سابقة لنظام دولة تحكمها المبادئ الإسلامية، يتولّى الحكم فيها علماء الدين بشكل مباشر، وكذلك موقف الخميني

المتحفّظ تجاه متطلبات نظام الدولة الحديثة، تعدّ كلها عوامل ساهمت في هذا النقص والقصور. وهناك مبدأ أساسيّ آخر أدّى إلى تقويض آلية الخلافة بشكل واضح، يتمثّل في الشرط المطلوب لاستحقاق الخلافة، الذي اقترحه الصدر في البداية، والمنصوص عليه في الدستور الإيراني، وهو أن يكون المرشد العام مرجعاً معترفاً به عالمياً؛ لذا فإن غموض تلك الآلية، وفقدانها الطابع الرسمي، وهي آلية تُحدَّد بذاتها، وتحكم عملية ترقّي المرجعيات، وتُحدِّد مسألة خلافة كبار المراجع المتوفّين، جعلت مهمة اختيار خليفة للخميني أمراً في غاية الصعوبة. كما شجّعت تلك الأسباب وجود معارضة متحمّسة محدودة تنادي بضرورة إنشاء مؤسسة للمرشد داخل الجمعية التأسيسية.

كانت شخصية الخميني الكاريزمية الطاغية، وقدرة أتباعه على قمع جميع التحديات الكبرى لحكمه في المدة (١٩٨٢-١٩٨٣م)، تعني أنه كان قادراً على السيطرة التامة على مفاصل الدولة الإيرانية في غضون خمسة أعوام من عودته إلى إيران في أوائل عام ١٩٧٩م. ومع ذلك فقد أبقى الخميني على آرائه الغامضة والمبهمة تجاه مشاركته المباشرة في السياسة؛ فهو لم يعدّ نفسه في يوم من الأيام قائداً عاماً للقوات المسلحة، مع أن الدستور يخوّله هذه المهمة بشكل مباشر، بل فضّل تفويض الرئيس بني صدر تلك المسؤولية خلال المدة (١٩٨٠- ١٩٨١م)، وتفويضها هاشمي رفسنجاني الذي كان رئيساً لمجلس الشورى الإسلامي مدةً طويلةً في أثناء الحرب مع العراق. لكن بحلول عام ١٩٨٤م كانت المخاوف تزداد بشأن تقدّم سنّ الخميني، وتدهور حالته الصحية؛ إذ كان يبلغ الثمانين من عمره عندما عاد إلى إيران قبل خمسة أعوام، وهو ما حدا بالنخبة السياسية إلى وضع الترتيبات اللازمة لاختيار خليفة له في حال رحيله المفاجئ. ومع أن تلك الإجراءات لم تَرِدْ في الدستور إلا أنه تمّ تأسيس مجلس للخبراء، مهمّته بالتحديد اختيار مرشد جديد. وكان هذا المجلس -وظلّ كما هو- الهيئة الوحيدة في الجمهورية الإيرانية الإسلامية المؤلّفة بالكامل من علماء الدين؛ إذ يضمّ ٨٦ عضواً يتم انتخابهم كلّ ثماني سنوات. وكان اختيار منتظري لعدة أسباب؛ فقد كان يتمتّع بسمعة ذائعة الصيت، ويمتلك شعبيةً داخل المجتمع كلّه؛ بسبب مشاركته في النشاط الثوري قبل اندلاع الثورة، وكذلك في شؤون الدولة لاحقاً، كما كان يتمتّع بقدر عالٍ من الكفاءة العلمية، مع أنه لم يكن يُعدّ عام ١٩٨٤م ضمن مصافّ المراجع العلمية.

اجتماع المراجع الكبرى بعد عودة الخميني من المنفى، من اليسار لليمين: المرعشي النجفي، شريعة مداري، الخميني، قلبيجاني.

لكن علاقة الجمهورية الإيرانية الإسلامية بكبار علماء الدين في ذلك الوقت كانت تشهد حالةً من الاضطرابات الجسيمة، وكان كاظم شريعة مداري -آية الله العظمى في قم- الذي كان معتدلاً، وكان حينها مؤيداً للحكم الملكي قبل عام ١٩٧٩م، وكان متورّطاً في محاولة انقلاب ضد الخميني عام ١٩٨٤م، قد وُضع تحت الإقامة الجبرية خلال انعقاد مجلس الوزراء. وكانت هناك شخصيتان بارزتان في قم، هما: آية الله قلبيجاني، وآية الله أراكي، وكانا طاعنين في السنّ، ولا يصلحان لتولّي هذا المنصب، ولم يكونا يرغبان في أن يكون أيّ منهما بديلاً للخميني، الذي كان أقلّ علماً منهما، وأصغر سناً؛ فقرّر الاثنان اعتزال المشهد السياسي بشكل عام. وقد تركت تلك الظروف نظام الدولة يواجه شحاً في الخيارات القابلة للتطبيق، ووفقاً لما ورد في مذكرات منتظري فقد تمّ اتّخاذ قرار الخلافة خلف أبواب مُوصدة عن طريق الرئيس علي خامنئي، وهاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى، اللذين سعيا -على الأرجح- إلى تجنّب اختيار مجلس الخبراء شخصيةً أقلّ ملاءمة، فأيّد المجلس بدوره قراراً روتينياً سطحياً بالموافقة على اختيار منتظري.

منح منتظري ، بعد اختياره مرشداً قيد الانتظار، امتيازات غير عادية؛ مثل: رفع صوره الفوتوغرافية أينما وُضعت صور للخميني، كما حظي بتغطية شاملة في وسائل الإعلام الوطنية والصحافة. ومع ذلك لم يكن منتظري يرغب في تحويل تلك

الامتيازات إلى رصيده السياسي، أو أنه لم يكن قادراً على ذلك، بخلاف الخميني، الذي أبقى على رقابة صارمة وسيطرة كاملة على بيته، وعلى أسرته وزمرته الدينية. وفي المقابل كان منتظري مُحاطاً بشخصيات متشدّدة، سعت إلى استغلال حادثة مقتل ابنه محمد، عالم الدين المتشدّد الذي كانت تربطه علاقات مع معمر القذافي وغيره من القادة العرب الرافضين للخميني قبل ضبط السلطات الثورية تحرّكاته والحد منها في وقت مبكر.

آية الله حسين علي منتظري في لقاء مع مير حسين موسوي، عندما كان رئيساً للوزراء

وكان مهدي هاشمي من الشخصيات البارزة غير التقليدية المهمة في بيت منتظري ومقرّبة منه، وكانت تربطه علاقة عائلية مع منتظري، وقد شغل مهدي هاشمي منصب رئيس مكتب تصدير الثورة معظم أوائل الثمانينات، وهو فرع من فروع الحرس الثوري المُكلّف بعمليات خارج إيران. وقد أحدث تعنّت هاشمي، واتصالاته الواسعة في العالم العربي، خصوصاً في لبنان، قدراً كبيراً من الاستقلالية عن الحكومة، وعن القنوات الحكومية الإيرانية الرسمية، التي كانت تسعى إلى تسخير التأثير القويّ للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أوساط المجتمعات الشيعية في العالم العربي لمصلحة جهود إيران الحربية، لاسيما حاجتها للحصول على أسلحة غربية. وبحلول نهاية عام ١٩٨٦م، وقبل وقت قصير من ظهور فضيحة إيران- كونترا، سقط هاشمي في صراع مع خطّ التيار الحكومي النفعي، الذي كان يتبنّاه حينها خامنئي ورفسنجاني، وهو ما أدى إلى توجيه الخميني انتقادات غير مباشرة لمنتظري بضرورة أن يحافظ على «بيته من الفوضى».

أشعلت فضيحة إيران- كونترا الرأي العام بعد تسريب أخبار الاجتماعات التي تمّت في طهران بين وفد أمريكي غير رسمي وشخصيات مرتبطة بالمؤسسة الإيرانية، منهم الرئيس الحالي حسن روحاني، وهو ما أضرّ كثيراً بمكانة منتظري داخل منظومة الدولة، إضافةً إلى بيته الذي كان المصدر الذي كشف عن أمور شائنة أزاحت الستار عنها صحيفة (الشراع) الأسبوعية التي تصدر في بيروت، ولم ترحم نظرة المجتمع العامة، ولم تساعد مهدي هاشمي ورفاقه، الذين أُعدموا بعد محاكمة علنية. وقد حدث سقوط منتظري النهائي، واسودّت صحيفته في صيف عام ١٩٨٨م، عندما شارك في احتجاج منظّم على خلفية قضية آلاف المعتقلين السياسيين الذين تمّ إعدامهم في السجون الإيرانية بعد محاولة منظّمة مجاهدي خلق تنفيذ هجوم برّي. وبسبب الشعور الذي ساد ضده، وأنه أصبح الآن شخصاً خارجاً عن الجماعة، وأنه شخصية عدائية، أقنع رفسنجاني وخامنئي وشخصيات أخرى بارزة، مثل محمدي ريشهري رئيس الاستخبارات، الخميني بإلغاء قرار تعيين منتظري. وبسبب افتقاره إلى القاعدة السياسية، بل حتى القدرة على تحمّل التحديات السياسية، والنهوض بأعبائها، فقد أفضى ذلك إلى نتائج متباينة تماماً تزامنت مع عزل الرئيس الأسبق بني صدر عام ١٩٨١م ومساءلته. إن افتقار منتظري إلى السلطة، وموقفه المتهوّر، يعنيان أن المسألة قد حُسمت ليعود إلى العيش مرةً أخرى في محلّ إقامته في قم؛ ليتفرّغ للعلم الشرعي، بينما يستفيد أحياناً من الهالة الضخمة، والمكانة العظيمة، التي يتمتّع بها في أوساط علماء الدين لشنّ تحدّيات كبيرة على شرعية زعامة آية الله خامنئي بعد عام ١٩٨٩م.

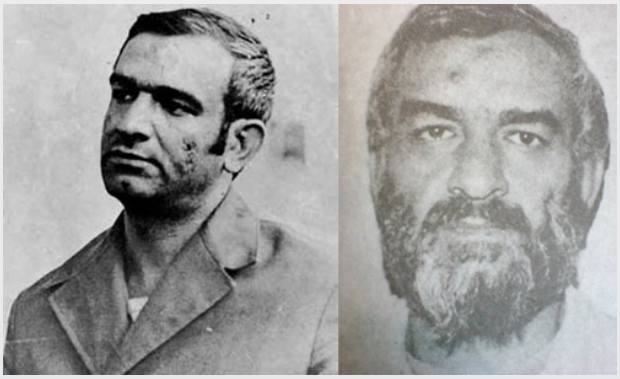

سيد مهدي هاشمي

٢- اختيار خامنئي عام ١٩٨٩م

كشف التصعيد الدراماتيكي للتوتر بين منتظري والشخصيات الحكومية الموالية للخميني عن مدى إخفاق عملية اختيار منتظري مرشداً منتظراً، وما أحدثه من زعزعة للاستقرار؛ فقد امتنع مجلس الخبراء الذي كان دوره هامشياً في أول عملية اختيار للمرشد عام ١٩٨٤م -كما بيّناه سالفاً- عن الاضطلاع بدور فاعل في جهود البحث عن خليفة جديد بطريقة سلسة، وظلّت المسألة معلّقةً من دون حلّ إلى وفاة الخميني في يونيو عام ١٩٨٩م. وكان الخميني قبل وفاته قد ألقى سلسلةً من الخطب العامة، وأصدر مرسوماً كان له أثر حاسم في ترقية خامنئي ليكون خلفاً له. ففي ٢٢ فبراير عام ١٩٨٩م بعث الخميني رسالةً إلى علماء الدين، أشار فيها إلى أن شرط (المرجعية) الوارد في الدستور يعدّ مُلغًى فيما يتعلّق باختيار المرشد الجديد، الذي يجب أن يتمتّع بخصائص وميزات معينة، وأن يمتلك -على سبيل المثال- بصيرةً سياسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً نافذةً لا يتمتّع بها كبار السنّ وكبار علماء الدين البعيدون عادةً من المشهد السياسي، وأصدر الخميني في المرسوم الذي من خلاله تمّ عقد مجلس مراجعة الدستور توجيهاً محدّداً يتعلّق بإلغاء شرط (المرجعية)، أوضح فيه أنه قَبِلَهُ على مضضٍ قبل عشر سنوات؛ «نتيجة إصرار الأصدقاء»، إضافةً إلى مخاوفه بخصوص مدى ملاءمة كبار علماء الدين الطاعنين في السن، الذين غالباً ما يعتزلون الحياة، ويلزمون حوزاتهم العلمية المقدسة؛ لذا فقد كانت بيانات الخميني أيضاً مُسوَّغةً؛ بسبب ضعف علاقاته العملية مع المراجع بشكل عام، كما يتّضح من علاقته الفاترة مع آية الله الخوئي، الذي ظلّ على رأس المرجعيات في النجف إلى عام ١٩٩٤م، وكذلك مع شريعة مداري. لذلك فقد خلص الخميني بحكمته إلى أن مصالح الجمهورية الإيرانية الإسلامية تقتضي أن تتصدّر لها شخصية دينية معتدلة، ذات مكانة رفيعة، ولها باع طويل في الميدان السياسي داخل النظام؛ لتكون قادرةً على تعزيز أهداف النظام، وتحقيق طموحاته.

أعادت توصيات الخميني تشكيل المشهد فيما يتعلّق بمنصب المرشد، وذلك بسلخه عن جذوره (المرجعية)، وتحويله إلى الميدان السياسي، الذي يقرّر بشكل نهائي سياسات الجمهورية الإيرانية الإسلامية الكبرى. وجاءت وفاة الخميني في الثالث من يونيو عام ١٩٨٩م في لحظة غير مناسبة؛ إذ كان مجلس مراجعة الدستور قد عقد حينها ١٦ جلسةً، لم يكن أيّ منها قد بحث مسألة إصلاح مؤسسة القيادة، وكان الخميني قد امتنع جملةً وتفصيلاً عن تسمية خليفة له، أو إطلاق إشارات أخرى توحي بذلك؛ فقد ترك الخميني خلفاءه في مأزق كبير بخصوص اختيار بديل له، كيف لا وقد كان زعيماً لا يعقّب عليه، ولا يعوّض على مدى عقد من الزمان وهو على رأس السلطة في الجمهورية الإيرانية الإسلامية. وكانت الخطوة الأولى للجنة المرتجلة التي كانت تعالج شؤون الدولة في أعقاب وفاة الخميني، وكانت تضم ابنه أحمد رئيس هيئة الأركان العامة، ورفسنجاني، وخامنئي، هي إصرارها على دعوة مجلس الخبراء إلى الانعقاد في أقرب وقت في جلسة تعدّ تاريخيةً كانت هي الأهم. وفي الرابع من يونيو انعقد المجلس لاختيار خلفٍ للخميني من دون التوصّل إلى اقتراح شخص بعينه يعتلي سدة الحكم، وتمّ طرح عدة مقترحات مختلفة ومتفاوتة في مضامينها إلى حدّ كبير أمام المجلس، تطالب كلّها باختيار خامنئي، حسبما ورد في مذكّرات شخصيات سياسية بارزة، مثل رفسنجاني، وبحسب ردود الفعل التي تمّ رصدها، والتي نُشرت في الصحف الصادرة في طهران في المدة التي شهدت انعقاد المجلس.

سيد علي خامنئي وسيد أحمد الخميني

وكان الاقتراح الأول يدعو إلى الاستفادة من المادة الدستورية، التي تسمح بتأسيس مجلس قيادة من ثلاثة أشخاص، ويتألّف من: الرئيس، ورئيس السلطة القضائية، ورئيس مجلس الخبراء، وهم على الترتيب: حجة الإسلام علي خامنئي، وآية الله موسوي أردبيلي، وآية الله علي مشكيني، في حال عدم وجود مرشّح واحد مناسب. ولم ينجح هذا المقترح في حشد الدعم الكافي داخل المجلس، الذي ربما كان يميل إلى الإبقاء على نموذج القائد الأوحد. أما المحاولة الثانية، فقد أصرّ المجلس فيها على تسمية آية الله قلبيجاني، العضو الباقي على قيد الحياة من ثلاثي علماء قم، الذي كان يضم إلى جانب قلبيجاني كلاً من: الخميني، وشريعة مداري، الذين ترقّوا ليصبحوا على رأس منظومة الحوزة بعد وفاة المرجع الأعلى حسين بروجردي عام ١٩٦٢م، لكن داء الشيخوخة كان قد أصاب قلبيجاني، فاعتزل السياسة تماماً في ظروف أدّت إلى رفض اختياره. ولعب رفسنجاني، الذي كان وسيط السلطة بلا منازع في أواخر عهد الخميني، بالكرت الذي ربما كان قد أعدّ له طويلاً، وشرع رئيس المجلس آنذاك في سرد رواية عن محتوى اجتماع كان قد عقده مؤخراً مع الخميني، وكان يُشاع حينها عن الأب المؤسّس للجمهورية الإسلامية الإيرانية قوله: إن علي خامنئي قد يكون الزعيم الأنسب. وعلى الرغم من اعتراض خامنئي، ومحاولته النأي بنفسه عن الترشّح، إلا أنه تمّت مصادقة مجلس الخبراء على اختياره سريعاً؛ ليُسدل بذلك الستار على قضية في غاية الحساسية.

طرح خامنئي، الذي تمّت ترقيته بشكل سريع من دون معارضة تقريباً، عدة قضايا جانبية أمام مؤيديه. ويعدّ خامنئي عالم دين من المراتب المتوسطة؛ فقد توقّف فعلياً عن الدراسة والبحث في الحوزة لمواصلة مشواره السياسي، وهو الزعيم الجديد الذي تنقصه الكفاءة العلمية، والذي كلّف الصحافة الرسمية التابعة للنظام ضرورة رفع درجته من رتبة (حجة الإسلام) غير الرفيعة، التي كان يُلقَّب بها إلى آخر ثلاثة أو أربعة أيام قُبيل خلع مجلس الخبراء عليه لقب (آية الله)، وهو اللقب الذي صار يُلقَّب به منذ ذلك الحين. وكانت رسائل التهنئة التي بعث بها كبار علماء الدين في قم تتضمّن عدداً من الرسائل مجردةً من اللقب الجديد، وممهورةً باللقب القديم، وهو مؤشّر آخر على عدم كفاءته العلمية، وهي من الأمور التي واجهته وتجاوزها فور تسنّمه زمام الأمور.

حجة الإسلام السيد علي خامنئي

كما برزت معضلة أخرى بسبب القضية التي لم تُحلّ، المتعلقة بمراجعة الصلاحيات الدستورية للقيادة، وإعادة النظر فيها، وهي القضية التي نُوقشت في ضوء وضع خامنئي الحرج تجاه الوفاء بالدَّورَيْن الأساسيين: الزعامة الجديدة، وعضوية المجلس. وفي النهاية، قرّر خامنئي التغيّب عن الجلسات التي خُصِّصت لمناقشة وضعه، وهو ما مهّد الطريق لمزيد من الإصلاحات فيما يتعلّق بالعضوية. وأخيراً، قرّر خامنئي الامتناع عن حضور جلسات المجلس، التي اقتصرت على مناقشة صلاحيات المرشد.

❖❖❖

٣- مسألة الخلافة منذ عام ١٩٨٩م إلى الوقت الراهن

وُضعت الأمور في نصابها فيما يتعلق بأعلى منصب في الدولة الإيرانية بعد ترقّي خامنئي، ووصوله إلى منصب القيادة عام ١٩٨٩م؛ إذ ظلّ مهيمناً عليه أكثر من عقدين من الزمن. وتدلّ حداثة سنّ خامنئي نسبياً عندما تولّى القيادة؛ إذ كان يبلغ من العمر ٥٣ عاماً حينها، وقدرته على السيطرة والقبض على زمام الأمور؛ كسيطرته على شبكة واسعة من (ممثّلي المرشد)، وقدرته على المناورة وتحويل مسار الجناح اليساري الوليد المعارض لحكمه في المراحل المبكرة من وجوده في سدة الحكم (بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢م)، كلّ ذلك يدلّ على أن مسألة الخلافة ظلّت معلقةً تماماً منذ صعوده إلى السلطة. ويبدو أن خامنئي كان يقود هذا الوضع بنفسه؛ فلم يكن يثق قطّ بالبيئة السياسية المحيطة به، وظلّ دائماً على حذر من مكائد منافسيه ومعارضيه السياسيين؛ مثل: هاشمي رفسنجاني، أو الأحزاب الإصلاحية.

آية الله علي خامنئي ورفسنجاني

أفضت حاجة خامنئي الملحّة إلى دعم سلطته في المراحل الأولى من حكمه إلى إضعاف المؤسسة الأهم التي يمكنها اختيار الخليفة، أو حتى إنهاء ولايته. ووفقاً لدستور عام ١٩٨٩م المعدّل، فإن مجلس الخبراء يحتفظ بدوره الأصلي لاختيار المرشد في المستقبل خلفاً لسلفه الراحل، كما يمتلك المجلس الحقّ والقدرة على مراقبة أداء المرشد الحالي، وحقّ خلعه إذا ما قرّر المجلس عدم كفايته وافتقاره إلى المقوّمات الضرورية التي تحول دون قيامه بمسؤولياته. وهذا الأمر يعني أن المجلس قد يقف في وجه المرشد، ويخلعه من منصبه.

ولدرء ذلك عمد خامنئي ورفسنجاني عام ١٩٩١م إلى تغيير القواعد واللوائح التي تنظّم انتخابات مجلس الخبراء، آخذين في الحسبان إمكانية أن تستفيد الأحزاب اليسارية من إجراء استطلاع حرّ بلا قيود مشدّدة، خصوصاً أن تلك الأحزاب كانت في ذروة نفوذها السياسي، وصاحبة اليد الطولى المسيطرة على المجلس ذاته. ولتفادي هذا الاحتمال بادر خامنئي ورفسنجاني إلى فرض امتحانات تحريرية لتقويم مدى ملاءمة المرشّحين للمجلس، وهو شرط أبطل الاعتماد السابق الذي كان أيسر وأكثر بساطةً، وهو الاكتفاء بالحصول على (خطاب إحالة) من أحد كبار المراجع. وقد أدى هذا التطور إلى وجود مجلس خبراء يسيطر عليه بإحكام المرشد والمؤسسات الملحقة به، مثل مجلس صيانة الدستور، وإلى فقدان المجلس قدراً كبيراً من الاستقلال السياسي مثلما كان يحدث في السابق، وكذلك يمنع الانخراط في جلسات ومداولات لافتة منذ تلك الجلسة التاريخية الشهيرة التي عُقدت في ٤ يوليو عام ١٩٨٩م. ومع ذلك، لم تترك الطبيعة العشائرية المتنامية من المنافسات السياسية الإيرانية والمواجهات الكبرى في العقد الماضي مجلس الخبراء منيعاً وفي مأمن؛ ففي أوائل عام ٢٠٠٧م أحرز هاشمي رفسنجاني، الذي عانى آنذاك هزيمةً غير متوقعة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥م، انتصاراً كبيراً عندما أصبح رئيساً للمجلس،

وهو منصب منحه يداً طولى، وخوّله اتخاذ القرار في حال أخضعت قيادة خامنئي للمساءلة بسبب اعتلال صحته أو غيره من التطورات. وبقي رفسنجاني في هذا المنصب حتى عام ٢٠١١م، حيث خلفه آية الله محمد رضا مهدوي كاني؛ المحافظ المعتدل والسياسي المخضرم الذي ظلّ بثبات موالياً لخامنئي خلال العقود الثلاث الماضية.

جعل عدد من الأحداث على مدار عام ٢٠١٤م مجلس الخبراء يحظى بأهمية مفاجئة، كان أولها عجز مهدوي كاني، وعدم أهليته؛ إذ كان يدفع إلى ذلك الحين المجلس إلى اتّخاذ موقف غير تصادمي كما هو المعتاد تجاه خامنئي، وذلك في أوائل شهر يونيو عندما دخل مهدوي في غيبوبة بعد إحياء مراسم الذكرى السنوية لآية الله الخميني في المجمّع الذي يضم ضريحه. ولم يتماثل مهدوي للشفاء، بل وافته المنيّة في أوائل شهر أكتوبر، وخضع المرشد نفسه لعملية جراحية في البروستاتا في مشفى لم يكشف عنه النقاب في طهران. وأول مرة منذ تعيينه عام ١٩٨٩م حظي علاج خامنئي في المشفى بتغطية إعلامية واسعة، سواء أكان من جهازه الإعلامي (البيت)، أم من الصحافة والقنوات التلفازية.

آية الله رفسنجاني في زيارة لآية الله علي خامنئي بعد ما ذكر من إجرائه لعملية في البروستاتا

ومع أن العملية الجراحية كانت ناجحةً، وأن خامنئي استأنف مهامّ عمله، إلا أن التغطية الإعلامية التي صاحبت متابعة ظروفه الصحية كانت استثنائيةً. وللتذكير، فقد كان التدهور السريع الذي اعترى صحة الخميني تحت أنظار الجماهير في نهاية حياته، بينما العمليات السابقة التي أجراها خامنئي، مثل عملية القلب التي أجراها عام ١٩٨٥م، ظلّت طيّ الكتمان لعقود، ولم تكشف عنها الصحافة إلا في السنوات الخمس الماضية. وربما يكون خامنئي قد سعى أيضاً، إلى جانب استعراضه الدعم الشعبي العريض له من خلال حضور قيادات النظام والشخصيات الفنية والمثقفين الذين تحلّقوا حول سريره، إلى غرس الوعي فيما يتعلق بتقدّم سنه، وترسيخ الحاجة إلى البدء بوضع خطط كفيلة باستمرار مؤسسة القيادة في حال رحيله. ومع ذلك، فمن غير المرجّح أن يُسمِّي خامنئي خليفةً له على المديين القصير أو المتوسط، كما أنه يُبدي دائماً حذراً شديداً من تفويض أيّ شخص أياً من صلاحياته الواسعة الممنوحة له بموجب الدستور الحالي، وهو ما يعدّ إشارةً إلى تجاهل قضية منتظري، التي تركت أثراً سلبياً دائماً في النخبة السياسية.

أحفاد آية الله الخميني في المستشفى في زيارة لآية الله خامنئي بعد ما ذكر من إجرائه لعملية في البروستاتا

❖❖❖

٤- السيناريوهات المحتملة على المديين القصير والمتوسط

أثارت وفاة مهدوي كاني، ومرض خامنئي، قلقاً واهتماماً جديداً في مجلس الخبراء، سواء أكان على مستوى النخبة السياسية أم على مستوى الرأي العام؛ فقد كانت التعبيرات المبطّنة فيما يتعلق بخلافة مهدوي كاني من اثنين من ألدّ الأعداء، ومن الشخصيات المؤثرة داخل المجلس، هما: هاشمي رفسنجاني، والمتشدّد آية الله مصباح يزدي، توحي بأنهما ينظران إلى المجلس بوصفه محطّ التطورات المستقبلية فيما يخصّ القيادة، وأنه سيكون هناك رئيس جديد للمجلس يحلّ مكان آية الله محمود هاشمي شاهرودي -القائم بتصريف الأعمال الحالي- قبل نهاية العام الحالي حسب التقويم الفارسي (مارس عام ٢٠١٥م)، وأن مدة الرئيس الجديد ستكون قصيرةً على أيّ حال؛ لأن المجلس على مشارف انتخابات جديدة في نهاية العام المقبل حسب التقويم الفارسي (بدءاً من نهاية مارس عام ٢٠١٥م)، وقد تسفر تلك الانتخابات عن اختيار المرشد المقبل، وقد يتزامن انتهاء مدة تكليف المجلس التي تستمر عادةً ثمانية أعوام مع وفاة خامنئي بصورة طبيعية بعد أن يتجاوز الثمانين من عمره، وهو السنّ الذي مات فيه كبار علماء الدين من النخبة: الخميني، ومنتظري، ومهدوي كاني، وغيرهم، وأن التقدّم في تلك الانتخابات، إضافةً إلى قدرة الأحزاب الدينية المستقلة فكرياً على تقديم مرشّحين، وقدرة الوسيطين الرئيسين اللذين يتمتّعان بالسلطة (رفسنجاني، ومصباح يزدي) على حشد الدعم داخل المجلس الجديد في مدة ما بعد الانتخابات، ستكون كلّها عوامل رئيسة يمكن أن تحدّد مسألة اختيار القائد الجديد.

آية الله محمد تقي مصباح يزدي مع الأمين السابق لمجلس المجلس الأعلى للأمن القومي سعيد جليلي

إن أحد العوامل الرئيسة التي لا يمكن تجاهلها هو الجمود المركّب، وعدم تغيير الأجيال داخل النخبة الأساسية في الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وتميل الكفة في نظام الدولة الإيرانية في الوقت الراهن لمصلحة (السبعينيين)، الذين حافظوا على مناصبهم السياسية الرفيعة منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، الذين كانوا متحفّظين جداً على مسألة تغيير الجيل القديم لعدة عوامل، منها: نقص الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية، والأهمية البالغة والدائمة للعلاقات العائلية والشخصية في صعود الشخصيات السياسية. لذا فمن المهمّ أن ندرك أن الأجيال الأحدث سناً كانت قليلة الخبرة في المناصب السياسية الرفيعة خلال العقدين الماضيين، وهي ظروف تختلف تماماً عن تلك التي شهدها العقد الأول من عمر الجمهورية الإيرانية الإسلامية، عندما كان الخميني، الطاعن في السنّ، مُحاطاً بشخصيات سياسية -مثل: خامنئي، ورفسنجاني، ومعظم أصحاب المناصب في الحكومة والبرلمان- أصغر منه بعقدين أو ثلاثة عقود على الأقلّ. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفجوة العمرية بين الرئيس الحالي حسن روحاني والمرشد الأعلى خامنئي هي أقلّ من عقد من الزمان، والفجوة السياسية بين أفراد ذلك الجيل غير موجودة في الأساس. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يُنظر إلى عهد أحمدي نجاد على أنه محاولة أخفقت في نهاية المطاف في مسألة تغيير الأجيال داخل السلطة التنفيذية، وهو ما أسفر عن عودة كبار السنّ، وتهميش الجيل السياسي الذي اكتسب أهميةً وأولويةً سياسيةً منذ عقدين من الزمن. ويبدو أن العوامل المرتبطة بالعمر المشار إليها أعلاه قد فرضت تحديات كبيرةً، وأدّت إلى عدم وجود يقين في التقدّم خطوات إلى الأمام، سواء أكان بالنسبة إلى المراقبين الأجانب أم النخبة السياسية نفسها.

الشاب (في ذلك الوقت) حسن روحاني يصلي خلف آية الله خامنئي

هناك عامل آخر ملموس سيتكشّف بعد انتهاء عهد خامنئي، وهو الطابع الشخصي لحكمه، الذي يستلزم بصورة قطعية -كما حدث بعد وفاة الخميني مباشرةً- مراجعةً شاملةً لصلاحيات المرشد الدستورية. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الأسلوب والمنهج الشخصي الفريد الذي شيّد به خامنئي دعائم سلطته، ومن ذلك على سبيل المثال إعادة النظر في التكتّلات الاقتصادية والتجارية التي يُعتقد أنها ترزح تحت سيطرة المرشد الأعلى، وهو ما من شأنه منع تفرّد زعيم أوحد بالسلطة مرةً أخرى. وبينما لم يكن الأب المؤسّس يعتمد على الوسائل المالية والاقتصادية لدعم حكمه إلا أن المرشد الحالي اعتمد كثيراً على شبكة واسعة من المحسوبيات التي كان يغذّيها من خلال السيطرة التامة على القطاعات الاقتصادية التي تُقدَّر بمليارات الدولارات الأمريكية. إن امتلاك خامنئي تلك الشبكات الاقتصادية المتنوّعة يُنذر بخطر الانزلاق إلى حقبة من الاضطرابات والاتجاه نحو المجهول لدى وفاته ما لم تتمّ معالجة هذا الأمر بطريقة تدريجية، وبمشاركة جماعية، في حال رحيله.

ومع ذلك يجدر بنا الانتباه إلى أن منصب القائد الذي انبثق من أوساط الرُّتب الدينية العليا، والذي أقرّه الخميني في الأشهر الأخيرة من حكمه، والذي العمل به في عهد خامنئي، سيفتح المجال أمام شخصية ستكون قادرةً على كسب التأييد من وراء الأبواب الموصدة، خصوصاً من داخل أروقة مجلس الخبراء، الذي يُرجَّح أن يصبح ساحةً لاختيار الفقيه الجديد.

سنحاول من خلال هذا الملخّص التوضيحي تقديم تحليل للنتائج المحتملة لتشكيل القوى إذا تمّت دعوة مجلس الخبراء إلى اختيار القائد الجديد في المدين القصير والمتوسط بعد الانتخابات التي ستُجرى في مارس عام ٢٠١٥م قبل انقضاء الأعوام الثمانية، وهي مدة تكليف المجلس:

أ- الاختيار التوافقي الأوحد:

إذا لم يترك خامنئي إشارةً تدلّ على ترشيح خليفة بعينه بعد وفاته فقد يلجأ المجلس -على الأرجح- إلى المفاضلة بين الخيارات المطروحة، وهذا السيناريو قد يذهب بالمجلس تجاه الخيار التوافقي الأوحد إذا لم يظهر ذلك المرشّح القويّ. والاسم الذي ينطبق عليه هذا الوصف في هذا السيناريو في أغلب الاحتمالات هو محمود هاشمي شاهرودي، وهو عالم دين عراقي المولد، استقرّ في إيران عام ١٩٨٠م بصفته الممثّل الشخصي لآية الله باقر الصدر.

آية الله محمود هاشمي شاهرودي (في شبابه) مع آية الله محمد باقر الصدر

وعلى الرغم من وجود شكوك وجدل دائمين حول هويّته القومية والعرقية، التي أثارتها أنشطته المكثّفة في النجف مؤخراً؛ سعياً إلى اعتماد جدارته ومكانته العلمية، إلا أن شاهرودي يتمتّع بسمعة طيّبة بين الإصلاحيين والأحزاب والشخصيات المحافظة على حدّ سواء؛ بسبب نزاهته عندما كان على رأس السلطة القضائية في المدة (١٩٩٩- ٢٠٠٩م). ويبلغ شاهرودي من العمر الآن ٦٦ عاماً، وهو أمر إيجابي يصبّ في مصلحته؛ لأن معظم الشخصيات السياسية من الصفوف الأمامية؛ أمثال: هاشمي رفسنجاني، ومصباح يزدي، تتجاوز أعمارهم الثمانين عاماً؛ لذا فمن المُستبعد أن يحظى أحد منهم بالدعم الكافي للفوز بولاية جديدة.

على أيّ حال، فإن شخصيةً كشخصية شاهرودي لا تملك إرثاً من السلطات الواسعة التي يمتلكها خامنئي، أو حتى تلك العلاقات الشخصية الوثيقة التي لا يزال خامنئي يتمتّع بها بين أنصاره المتحمّسين له بشدة، كما أنها ستواجه تحدّيات مماثلة لتلك التي واجهها خامنئي في السنوات الخمس الأولى من حكمه، بل إنها ستُحرم من دعم الوسيط القويّ والنافذ هاشمي رفسنجاني، الذي استفاد من نفوذه الشخصي الضخم، ومكانته الرفيعة في مؤسسة النظام، لتوطيد حكم خامنئي في أوائل التسعينيات. ومع أن رفسنجاني لا يزال يتمتّع بنفوذ كبير إلا أنه -هو أو غيره- لم يعودوا قادرين على استخدام هذا التأثير في المشهد الحالي، الذي يضم فصائل منقسمةً ومتشظّية جداً.

آية الله محمود شاهرودي مع الرئيس حسن روحاني

ب- حلول جماعية:

تُعطي ندرة الإجماع على شخصيات معينة مثل هاشمي شاهرودي قيمةً إضافيةً وأهميةً لأخذ سيناريو الخيار الأول الذي تمّ اتّخاذه عام ١٩٨٩م في الحسبان، وذلك بإنشاء مجلس للقيادة يتألّف من: الرئيس، ورئيس السلطة القضائية، ورئيس مجلس الخبراء. وستستغرق تلك القيادة الجماعية مدةً محدودةً، مع محاولة سدّ الهوّة في طريق الحلّ؛ لتمكين القوى السياسية من الوصول إلى تسوية حول شكل المستقبل، وشكل مؤسسة القيادة، من خلال عملية إصلاح دستوري. ومن شأن مثل هذا الحل أن يلقى قبولاً لدى جيل الشباب من المحافظين، أمثال (الإخوة لارجاني)، أو من الإصلاحيين، أمثال الكوادر الجديدة من الإصلاحيين المنبثقة عن الأحزاب المؤيدة لخاتمي، والأخرى المؤيدة لروحاني، والدخول في نهاية المطاف في سباق على السلطة في مرحلة ما بعد خامنئي؛ إذ يصبح هذا الجيل الجديد قادراً بشكل تدريجي على تقديم مرشّح له لمنصب الرئاسة حسب رغباته. وهناك شخصيتان اثنتان قد تبرزان في مثل هذا السيناريو، هما: الرئيس حسن روحاني، وصادق لاريجاني الشاب ورئيس السلطة القضائية، الذي سيبقى في هذا المنصب في المستقبل المنظور على الأرجح؛ لذا يمكن أن يمارس دوراً كبيراً ومؤثراً في عملية اختيار المرشد الجديد.

ج- استعادة أحداث عام ١٩٨٩م في الأذهان: الصعود الجديد للرئيس

هناك رؤية أخرى تتعلّق بالنظر والتفكير في المستقبل، تُولي دور السلطة التنفيذية اهتماماً بالغاً، كما تأخذ في الحسبان مدى أهمية منصب خامنئي، الذي كان رئيساً في الوقت الذي رحل فيه الخميني، بوصفه عاملاً حاسماً في ترقّيه ليصبح هو المرشد. ولأن شخصيةً دينيةً مثل حسن روحاني هي مَن يتقلّد منصب الرئاسة فهناك احتمال بأن يحاول (وسطاء السلطة)، مثل رفسنجاني، الضغط من أجل ترقية الرئيس الحالي لخلافة خامنئي. ويمثّل هذا التطور، إضافةً إلى المنحى المشار إليه في الفقرة الآتية (د)، أكثر التطورات ميلاً إلى السياسة؛ لأنه يشير بقوة إلى الأولوية التي يحظى بها حزب واحد مقابل الأحزاب الأخرى. وسيكون الأمر على هذا النحو على غرار صعود خامنئي نفسه، وهو عملية محاطة بالشكوك، خصوصاً فيما يتعلّق بالطرائق والأساليب التي سيعتمدها

المرشد الجديد لتفسير الصلاحيات الكبرى التي ستُمنح له. وتنحصر فرص نجاح هذا السيناريو في مدى نقله إلى حيّز الواقع، الذي سيعتمد إلى حدٍّ كبير على شخصيات دينية لائقة تحتفظ بمنصب الرئاسة في المستقبل المنظور. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يسعى روحاني -على الأرجح- إلى إعادة انتخابه مرةً أخرى عام ٢٠١٧م؛ ليمهّد الطريق لنفسه لكي يكون في موقف قوة إذا رحل خامنئي قبل عام ٢٠٢١م، وكذلك سيمهّد الطريق للجناح المحافظ لتهيئة مرشّحه الخاصّ لتولّي المنصب بعد نهاية مدة ولاية روحاني الثانية.

د- تدخّل قويّ من قوى خارجية:

هناك احتمال آخر بتدخّل فاعل من أطراف خارجية في عملية البحث عن مرشد، يهدف كلّ طرف من جهته إلى إعداد رئيس صُوري له يكون خلفاً لخامنئي، ويُبقي حينها على مصالحه الاقتصادية الضخمة المكتسبة في أثناء تولّيه القيادة، وستكون قيادة الحرس الثوري الإيراني الأوفر حظاً «لاختطاف منصب القيادة العليا»؛ بسبب ازدهار قوّتها ومصالحها الاقتصادية الضخمة الذائعة الصيت. في هذه الحالة، سيتمكّن الحرس الثوري الإيراني، وعناصر أخرى من قوات الأمن، من التحرّك لاستمالة مجلس الخبراء، وحثّه على تسريع عملية اختيار مرشّحه (المفضَّل)، الذي يسكون صورياً على الأرجح، وسيتصدّى بنفسه للعمل على استمرار مصالحهم وأنشطتهم الاقتصادية.

سيمثّل تطوراً من هذا النوع انحساراً وتقليلاً من أهمية الطبقة السياسية غير العسكرية وتأثيرها، لاسيما الأحزاب الإصلاحية- الواقعية (النفعية)، وقد يعجّل بذلك عجز شخصيات محورية من هذا المعسكر أو وفاتها، مثل هاشمي رفسنجاني، الذي جاوز الثمانين عاماً الآن، ومثله خامنئي نفسه، الذي مازال يبحث عمّن يسدّ مكانه بشكل حقيقي من جيل الشباب من خطّه السياسي. ويرتبط تحقّق هذا السيناريو بحظوظ الحرس الثوري الإيراني في السنوات القليلة المقبلة، وقدرته على الاحتفاظ بامتيازاته الاقتصادية، خصوصاً في حال الوصول إلى اتفاق نووي بين إيران والغرب، وفتح الاقتصاد الإيراني على مشاركة أجنبية ومحلية أوسع في المشروعات الاقتصادية. ومن الشخصيات الأدعى إلى تحقيق هذا الدور مصباح يزدي، وشخصيات أخرى من الجناح الأشدّ تطرفاً من المحافظين؛ مثل: حامد رسائي، أو أحمد خاتمي، وكلاهما نائب برلماني متشدّد عن طهران، ومن كبار خطباء الجمع في طهران المناوئين للجناح المعتدل. أما صادق لاريجاني، فقد يكون من الشخصيات الأقرب إلى الجناح المعتدل، لكنه مع ذلك قد يكون الشخص المناسب الذي يُراعي مصالح الحرس الثوري الإيراني وغير ذلك.

هـ- مرحلة (الكرسي الشاغر):

الاحتمال الأخير هو أن تمرّ البلاد بمرحلة (الكرسي الشاغر) ولو مدةً وجيزةً جداً، على غرار ما حدث في الفاتيكان في المدة بين وفاة البابا وانتخاب خليفة له، وهي المدة التي امتنعت خلالها القوى السياسية من انتخاب خليفة له مباشرةً، واتّجهت بدلاً من ذلك إلى جولة من المفاوضات الخاصة بإيجاد حلّ عمليّ للأزمة. ومن المرجّح أن تكون مرحلة (الكرسي الشاغر) قصيرةً، وسيتم تجاوزها من خلال إنشاء مجلس قيادة مؤقّت لدرء احتمال اندلاع أنشطة متطرّفة في المناطق المضطربة في البلاد؛ مثل: مناطق سيستان، وبلوشستان، وكردستان، وهو سيناريو محتمل لا ينبغي تجاهله واستبعاده تماماً، خصوصاً أن خامنئي مازال يحجم إلى الآن عن تقديم توجيهاته وإرشاداته تجاه تسمية خليفة له.

❖❖❖

الخاتمة: الآثار المترتبة على خلافة خامنئي على نطاق أوسع

نأمل أن تكون الصورة واضحةً من خلال مناقشة الموضوع أعلاه، وأن مسألة خلافة خامنئي لا تزال شائكةً ومبهمةً إلى حدٍّ كبير؛ بسبب التطورات السياسية في الجمهورية الإيرانية الإسلامية. ويقترح أعضاء مجلس الخبراء من خلال تصريحاتهم الأخيرة، التي عبّروا من خلالها عن قلقهم بشأن تقدّم سنّ خامنئي، ضرورة دعم الجمهورية الإيرانية الإسلامية، ودعم صمودها لتجاوز صدمة رحيله عن المشهد السياسي. ومع ذلك، لم يتمّ بعدُ اتّخاذ أيّ خطوة ملموسة تجاه إعلان خليفة لخامنئي، أو معرفة أيّ من السيناريوهات المُشار إليها بالتفصيل أعلاه هو الذي سيحدث على الأرجح. ومع ذلك، فالظروف الحالية ستعمل من دون شكّ على إنعاش مجلس الخبراء، وستبثّ الروح فيه من جديد، بعد أن مرّ بحقبة طويلة من السُّبات العميق، تخلّلتها حالة من الفوضى والضجيج أحاطت بترقية رفسنجاني، وتولّيه رئاسة المجلس عام ٢٠٠٧م بعد وفاة آية الله مشكيني، الذي ظلّ رئيساً للمجلس مدةً طويلةً من دون خلاف حوله، وتعيين مهدوي كاني مكانه. والمرحلة مرشّحة لمزيد من المواجهات الحزبية إذا نجح رفسنجاني في السيطرة على المجلس في مارس عام ٢٠١٥م وما بعده، لكنه سيكون أيضاً بحاجة ماسة إلى وضع إستراتيجية لجذب الأجيال الشابة من الأحزاب السياسية التابعة له، الذين هم أقلّ خبرةً وأقلّ قدرةً بمراحل، وتحمّل أعباء أعلى منصب سياسي، كما حمل رفسنجاني وخامنئي على عاتقيهما تلك المسؤولية عام ١٩٨٩م.

وفي هذا السياق سيسعى آية الله مصباح يزدي، الذي برز بوصفه ألدّ خصوم الأحزاب النفعية- المعتدلة، إلى دعم موقفه الشخصي داخل المجلس، وتقديم الأجيال الشابة التابعة له إلى الواجهة؛ لذا فمن الممكن أن تُستهلّ مرحلة ما بعد خامنئي بجيل جديد على الفور، لن يتوانى عن إعلان مطالبه بوصفه جزءاً من النخبة السياسية في الجمهورية الإيرانية الإسلامية؛ استناداً إلى المبادئ المُتّفق عليها في السابق؛ كالمشاركة في الحرب على العراق، أو الارتباط والتواصل الشخصي مع آية الله الخميني. وتعدّ المدة من الآن إلى موت خامنئي -من عدة نواحٍ- سباقاً مع الزمن بين مختلف الأحزاب للوصول إلى حلّ دائم لهذه المعضلة، التي تلوح وتتعاظم في الأفق فيما يتعلّق بالمرشد الحالي.

أدّت تلك العوامل إلى حالٍ من عدم اليقين تجاه مستقبل إيران؛ فالملاحظة الدقيقة لخطوات التدخّل الرئيسة؛ كالتحوّل والتقدّم اللذان سيطرأان على قيادة مجلس الخبراء في المدين القريب والمتوسط، والإشارات التي يطلقها خامنئي حول مسألة خلافته، ووجهة نظره فيما يتعلّق بالأحزاب في هذه القضية تحديداً، ستكون هي الخطوات المحورية لتحديد الاتجاه المستقبلي، ومعرفة المؤسسة التي ستظلّ هي الأقوى والأكثر أهميةً في الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عام ١٤٠٣هـ ومقرّه الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بنشاطات عدّة، منها: المحاضرات والندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش، كما يحتضن مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. وحيث إن أساس العمل بالمركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث عام ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. كما يقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى حول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله، وذلك عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، ويثري الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، ويمثل بوابة وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com